

وزير العدل الفرنسي بحث مع الرئيس الجزائري مساعي "إعادة بناء الثقة" بين البلدين

18 - مايو - 2026



الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يستقبل وزير العدل الفرنسي جيرالد دارمانان في العاصمة الجزائرية، الإثنين

باريس- "القدس العربي" ووكالات: فتح وزير العدل الفرنسي جيرالد دارمانان "فصلا جديدا" في التعاون القضائي بين فرنسا والجزائر، من خلال زيارته البلاد الاثنين، في إطار سلسلة التحركات التي يقوم بها مسؤولون فرنسيون في الآونة الأخيرة لإعادة بناء الثقة، بعد أزمة دبلوماسية، تفاقمت بعد اعتراف فرنسا بـ"مغربية الصحراء الغربية".

واستقبل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الوزير الفرنسي، في العاصمة الجزائر، بحضور سفير باريس ستيفان روماتيه، ووزير الدولة إبراهيم مراد، ووزير الخارجية أحمد عطاق، ووزير العدل لطفي بوجمعة، والمستشار المكلف بالشؤون الدبلوماسية عمار عبة.

وأعلن دارمانان أنه بحث مع تبون سبل إصلاح العلاقات بين البلدين والتي تشهد تهدئة بعد أزمة استمرت عامين.

وقال دارمانان "تحدثنا عن العمل الذي علينا مواصلة القيام به لإعادة بناء الثقة بين بلدين يحترم كل منهما الآخر، فرنسا والجزائر"، لافتا الى أنه أجرى "نقاشا طويلا جدا" مع تبون.



ووصل الوزير الفرنسي الأحد الى العاصمة الجزائرية حيث استقبله نظيره الجزائري لطفي بوجمعة.

وكانت الوزيرة المنتدبة لدى وزارة الجيوش الفرنسية أليس روفو قد زارت الجزائر قبل عشرة أيام، وقبلها أجرى وزير الداخلية لوران نونيز زيارة في منتصف شباط/فبراير، ما ساهم في تحسين العلاقات بين باريس ومستعمرتها السابقة الجزائر التي نالت استقلالها عام 1962.

الأموال المهربة وتسليم المطلوبين

نقلت قناة "الجزائر الدولية" عن السفير روماتيه قوله إن الرئيس إيمانويل ماكرون، وعبد المجيد تبون، يرغبان في تسريع استئناف الحوار بـ "ثقة وشراكة واحترام".

وأبرز روماتيه، معلقا على زيارة دارمانان، إلى الجزائر، أن الرئيس ماكرون أراد أن يتوجه وزير العدل، بسرعة إلى الجزائر، بعد أسبوع فقط من زيارة الوزيرة المنتدبة المكلفة بقضايا المحاربين لدى وزيرة الجيوش، مشيرا إلى "العلاقة الخاصة الشخصية والعائلية التي تربط وزير العدل الفرنسي بالجزائر".

ووصف السفير الفرنسي الملفات القضائية المشتركة بين الجزائر وفرنسا بأنها "كثيرة ومهمة جدا وحساسة جدا ومعقدة جدا"، لافتا أن دارمانان

يزور الجزائر على رأس وفد رفيع من كبار القضاة الفرنسيين من أجل دراسة كل هذه الملفات القضائية ودفعها إلى الأمام.

وكشف روماتيه عن استعداد بلاده لمناقشة ملف الأموال الجزائرية المهربة إلى الخارج، وكذا ملف تسليم المطلوبين للقضاء الجزائري المتواجدين في فرنسا.

وأضاف " بالطبع، فإن ملفات الممتلكات المكتسبة بطرق غير مشروعة، وتسليم المطلوبين، والجريمة المنظمة، ستكون في صلب المحادثات بين الوزيرين، وبين القضاة المتخصصين".

وتابع: " وزير العدل يأتي مرفوقا بالمدعي العام المالي، والمدعية العامة المكلفة بالجريمة المنظمة، بهدف إجراء نقاشات قضائية مباشرة بين أجهزة العدالة في البلدين، من أجل إحراز تقدم في ملف الأموال المنهوبة والمكتسبة بطرق غير مشروعة.. إنه ملف أساسي بالنسبة للجزائر، ونحن ندرك حساسيته".

كما نوه أن نقاشات جيرالد دارمانان مع المسؤولين الجزائريين ستشمل أيضا ملف مكافحة تهريب المخدرات، والذي وصفه بـ "الموضوع البالغ الأهمية بالنسبة لفرنسا والجزائر على حد سواء".

وينحدر جيرالد موسى دارمانان من أصول مالطية وجزائرية وقد سمي أيضا باسم جده لأمه موسى واكيد، الجزائري الذي خدم في صفوف الجيش الفرنسي.

من بين الأسماء البارزة المطروحة لمطلوبين، شخص يُلقب بـ "ميمو"، كان قد أُدين في فرنسا عام 2023 بالسجن ثلاثين عاماً لتورطه في جريمة قتل، ثم أُلقي القبض عليه في الجزائر، غير أنه لم يتم تسليمه بسبب حمله الجنسية الجزائرية، وما يزال وضعه القضائي هناك غير واضح، مع ترجيحات بوضعه تحت الرقابة القضائية في مدينة وهران.

كما تطالب الجزائر، من جهتها، بتعزيز التعاون في ملف "الأموال المنهوبة"، مشيرة إلى وجود قضايا مهمة في فرنسا لم تلق استجابة

كافية من السلطات الفرنسية. وينعكس هذا التوجه نحو إعادة التعاون في تشكيل الوفد المرافق للوزير الفرنسي، الذي ضم عدداً من كبار القضاة والمسؤولين القضائيين، تشير وسائل إعلام فرنسية.

من القضايا المطروحة خلال الزيارة، ملف موظف قنصلي جزائري موقوف احتياطياً في فرنسا للاشتباه في تورطه في عملية اختطاف واحتجاز المؤثر الجزائري أمير بوخرص المعروف باسم "أمير دي زد"، والذي تؤكد السلطات الفرنسية أن التحقيق بشأنه ما يزال جارياً، مع الإشارة إلى أن الموظف القنصلي استفاد من زيارات قنصلية أثناء احتجازه، كما طلبت السلطات الجزائرية.

تبرز أيضاً قضية الصحافي الفرنسي كريستوف غليز، المسجون في الجزائر منذ نهاية شهر يوليو عام 2025 بعد إدانته بتهمة "تمجيد الإرهاب"، إثر مقابلات أجراها مع شخصيات قريبة من حركة "الماك" المصنفة كحركة إرهابية في الجزائر، وذلك في إطار تحقيق صحفي حول نادي شبيبة القبائل.

في هذا الصدد، تتبنى وزارة العدل الفرنسية موقفاً حذراً فيما يتعلق بهذه القضية، معتبرة أن أفضل وسيلة للإفراج عنه هي عدم إثارة القضية إعلامياً بشكل مفرط، وهو ما يعكس حساسية التوازن الذي يسعى دارمانان إلى الحفاظ عليه بين العلنية والسرية خلال زيارته.

كما تشير معطيات صادرة عن الشرطة الفرنسية إلى أن هناك عشرات الأشخاص المطلوبين قد يكونون موجودين في الجزائر، من بينهم عدد كبير متورط في قضايا مخدرات أو جرائم منظمة، وهو ما يعزز أهمية استئناف التعاون بين البلدين في هذا المجال.

وفي محاولة للضغط على الحكومة الفرنسية لتبني موقفاً أكثر تشدداً جدد حزب "التجمع الوطني" اليميني المتطرف، انتقاداته الحادة للنهج الذي تتبعه الحكومة الفرنسية حيال الجزائر، حيث دعا المتحدث باسمه، لوران جاكوبيلي، إلى اعتماد ما وصفه بـ"دبلوماسية الحزم" بدل

“دبلوماسية الانحناء”، معتبراً أن فرنسا لم تحقق نتائج ملموسة من سياستها الحالية تجاه الجزائر.

واعتبر جاكوبيلي أن الرئيس إيمانويل ماكرون ينتهج أسلوباً يقوم على تقديم تنازلات، وأن الوزراء الفرنسيين يزورون الجزائر في وضعية اعتذار دون مقابل، مما يؤدي إلى صدور مواقف أكثر تشدداً من الجانب الجزائري، على حد قوله، مضيفاً أن هذه اللقاءات يجب أن تفسر عن التزام الجزائر بوقف ما اعتبره إهانات متكررة لفرنسا، وباستعادة المجرمين الجزائريين الموجودين على الأراضي الفرنسية، فإن ذلك قد يمثل تقدماً حقيقياً. وشدد على رفض أي شروط تتعلق باعتراف فرنسا بمسؤوليتها الكاملة عن تاريخها، معتبراً ذلك غير مقبول.

وطالب زميله نائب رئيس الحزب سياستيان شونو بتحقيق نتائج ملموسة من هذه الزيارة، وعلى رأسها الإفراج عن الصحفي كريستوف غليز، إضافة إلى استعادة الجزائر لمواطنيها المدانين في فرنسا.

كلمات مفتاحية

فرنسا والجزائر

عبد المجيد تبون



اترك تعليقا

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها *

التعليق *

البريد الإلكتروني *

الاسم *

إرسال التعليق

ابوعمر مايو 18, 2026 الساعة 8:43 م



متى كانت الثقة مع القتلة والارهابيين الذين أجهزوا على أكثر من مليون شهيد.....
 اين تقع الثقة..وماملها..؟

رد

BeNour مايو 19, 2026 الساعة 5:53 ص



يا سيدي الجزائر وعلى لسان رئيس أركانها مستعدة لتجاوز تداعيات الماضي
 الأليم مع جلادها السابق الذي أزهق أرواح بريئة تجاوزت ستة ملايين ضحية
 خلال فترة الاستيطان الفرنسي كما جاء على لسان الرئيس تبون.

منصف بوجمعة مايو 18, 2026 الساعة 8:50 م



على الدولة الجزائرية عدم تسليم الصحفي الفرنسي المسجون بالجزائر بتهمة تمجيد
 الارهاب إلا بشرط واحدا وهو استلام الجزائر للمطلوبين الجزائريين المجرمين الذين
 تؤويهم فرنسا وتستخدمهم كورقة ضغط على الجزائر للعودة لزمنا البقرة الحلوب
 البوتفليقية.

رد

حر مستقل مايو 18, 2026 الساعة 10:27 م



ألف تحية لهاذا رئيس الذي جعل من تصف أوروبا تنحني اليه وهناك دول شبه مسلمة
 منبطحه وتستغل النزاع لصالحها لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 الله يحمي جزائر شعبا وحكومة

رد

عبد القادر مايو 19, 2026 الساعة 5:16 ص



اعتقد ان الجزائر الان امسكت بالاوراق الضاغطة على فرنسا التي تمكنها من فرض
 شروطها في المفاوضات مع فرنسا و من اهمها تسليم الفاسدين و استرجاع الملايير
 من الدولارات المهربة الى فرنسا .

رد

مايو 19, 2026 الساعة 8:31 ص غير معروف



الكل يبحث على مصالحه و الشعب الجزائري هو من يدفع الفطورة في الأخير هذا
أکید ، لأنه لا يمكن لأي عدو للشعب الجزائري سواء فرنسا أو العصاة أن يفكر أي واحد
منهما في مصلحة الشعب الجزائري

رد

اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الالكتروني *

حولنا / About us

أعلن معنا / Advertise with us

أرشفيف النسخة المطبوعة

أرشفيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

اقتصاد

رياضة

وسائل

جميع الحقوق محفوظة © 2026 صحيفة القدس العربي

